داعش تتلقى ضربة قوية قرب مطار الموصل والقوات العراقية تستعيد السيطرة على قرية «الشريعة»

ذكر مصدر مطلع في محافظة نينوى العراقية أن «مجموعة من الطائرات الحربية شنت فجر اليوم (أمس) غارات عنيفة على محيط مطار الموصل، وأبادت رتلاً لـ«داعش» مكوناً من عشر عربات.
يأتي ذلك على حين استعادت القوات العراقية السيطرة على قرية الشريعة الشمالية جنوب غرب تلعفر غرب الموصل في محافظة نينوى.
وأشار المصدر أمس الأربعاء إلى أن سيارات «داعش» كانت محملة بالمسلحين والعتاد في طريقها إلى مطار الموصل لتعزيز دفاعات التنظيم هناك.
وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته: إن «العربات المدمرة تعود لما يسمى «كتيبة المرابطين» التي تضم عناصر النخبة بين عصابات «داعش» ومعظمهم من العرب والأجانب» لا العراقيين، لافتاً إلى أن «جثث عناصر التنظيم وبقايا مركباتهم المحروقة منثورة في المنطقة».
وضربة إبادة الرتل الموجعة لـ«داعش»، ليست الأولى التي يتلقاها التنظيم في الأيام الماضية، حيث أفيد مساء الثلاثاء، بمقتل من سماه التنظيم «مسؤول أمن مطار الموصل» واثنين من أعوانه خلال قصف جوي استهدف محيط المطار المذكور.
وذكر الفريق الركن عبد الأمير يار الله، قائد عمليات «قادمون يا نينوى» في تعليق صحفي الثلاثاء أن طلائع القوات الأمنية العراقية صارت على مشارف مطار الموصل.
وتناقلت وسائل الإعلام أنباء تفيد بانهيار نقاط المرابطة الخلفية لتنظيم «داعش» في معسكر الغزلاني غرب الموصل، وسط أنباء عن إعدام التنظيم تسعة من عناصره عقاباً على «فرارهم».
وأشارت هذه الوسائل إلى أن «نقاط التنظيم انهارت مع ساعات الفجر الأولى بعد تعرضها لقصف عنيف من القوات الأمنية العراقية»، لافتة إلى أن «العشرات من مسلحي التنظيم تركوا مواقعهم وهربوا إلى الأحياء المجاورة».
إلى ذلك نقلت وكالة الأنباء العراقية عن الحشد الشعبي في العراق قوله في بيان: «إن اللواء ٤٥ التابع للحشد الشعبي باشر تطهير قرية الشريعة الشمالية من جيوب تنظيم داعش الإجرامي».
وفي بيان آخر أشار الحشد الشعبي إلى أن قوات اللواء العاشر حاصرت قرية العبرة الجنوبية غرب الموصل من جميع المحاور وتمكنت من تفجير سيارتين مفخختين

قوات عراقية واستعادة السيطرة على البوسيف في جنوب الموصل (رويترز)

على مشارف القرية.
وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أعلن في الـ١٩ من الشهر الجاري انطلاق العمليات العسكرية لاستعادة غربي مدينة الموصل من إرهابيي تنظيم «داعش».
من جانبه أعلن مصدر محلي في محافظة نينوى تدمير رتل كامل لما يسمى «كتيبة النخبة» في تنظيم «داعش» الإرهابي قرب مطار الموصل الدولي غرب المدينة بضربات جوية.
وأشار المصدر إلى أن تنظيم «داعش» الإرهابي أعلن عن هروب أحد متزعميه غرب الموصل الإرهابي المدعو «أبو أسامة» وهو «مسؤول التنظيم في معسكر الغزلاني».
ولفت المصدر إلى انهيار نقاط المرابطة الخلفية للتنظيم الإرهابي في معسكر الغزلاني بعد تعرضها لقصف عنيف من القوات العراقية المتقدمة، مشيراً إلى أن العشرات من إرهابيي التنظيم فروا إلى الأحياء القريبة.
وفي سياق متصل قتل ثلاثة أشخاص وأصيب ستة بتفجير إرهابي بعبوة ناسفة استهدفت عائلات فارة من سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي شمال محافظة صلاح الدين.
يشار إلى أن العشرات من المدنيين سقطوا بين قتيل وجريح خلال عملية فرارهم من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم «داعش» الإرهابي، وذلك بسبب كثرة العبوات الناسفة التي زرعها التنظيم الإرهابي حول مناطق انتشاره على حين تعزو مصادر أمنية إلى أن التنظيم الإرهابي لجأ لهذا الأسلوب من أجل منع المدنيين من النزوح لغرض استخدامهم دروعاً بشرية في حال تقدم القوات الأمنية لتحرير تلك المناطق.
(سانا- روسيا اليوم)

كندا ستستقبل ١٢٠٠ لاجئ أيزيدي من العراق

أعلن وزير الهجرة الكندي أحمد حسين الثلاثاء أن بلاده ستستقبل العام الحالي ١٢٠٠ لاجئ أيزيدي من العراق تعرضوا للاضطهاد من تنظيم «داعش»، مشيراً إلى أن ٤٠٠ سبق أن وصلوا إلى الأراضي الكندية.
وقال حسين للصحافة: إن «عمليتنا جارية، وخلال الأشهر الأخيرة بدأ لاجئون ممن نجوا من تنظيم داعش بالوصول إلى كندا»، وأضاف: إن «حكومتنا ستعيد توطين نحو ١٢٠٠ ناج في كندا، ممن هم في حاجة، إضافة إلى أفراد عائلاتهم».
وهذه المبادرة تأتي بعد اعتماد البرلمان الكندي قانوناً في الخريف الماضي ينص على استقبال، في غضون أربعة أشهر، أيزيديين فارين من اضطهاد تنظيم «داعش» الإرهابي في شمالي العراق، اللذين تعرضوا إلى «إبادة» بحسب أوتاوا.
وأوضح وزير الهجرة الكندي أن تركيز الحكومة منصب خصوصاً على «النساء الأيزيديات والفتيات».
وأضاف: «لقد أظهرت جهودنا أن تنظيم داعش يستهدف عمداً الفتيان أيضاً، هذا هو السبب في أننا نساعد على إعادة توطين جميع الأطفال الذين نجوا» من التنظيم الإرهابي.
وأكد حسين أن «الناجين يصلون إلى كندا على متن رحلات تجارية وبمعدل خاضع للسيطرة، بطريقة لا تصبح فيها أجهزة الاستقبال والدعم لدينا مضغوطة، على غرار ما تعلمناه في خطتنا لاستقبال لاجئين سوريين». وتقدر كلفة هذه المبادرة بـ٢٨ مليون دولار كندي (٢٠ مليون يورو).
أ ف ب

حكم بسجن رئيس حزب الشعوب الديمقراطي لخمسة أشهر

أردوغان وبوتين سيبحثان توريد صواريخ «إس-٤٠٠»

لمتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالين

أعلنت الرئاسة التركية أن رئيسي تركيا رجب طيب أردوغان وروسيا فلاديمير بوتين سيبحثان في موسكو الشهر المقبل موضوع توريد منظومات «إس-٤٠٠» الصاروخية.
وقال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالين في أنقرة أمس: «تجري الآن مباحثات حول «إس-٤٠٠» ويتم النظر في جوانب تقنية كثيرة. والإدارة والرئيس يتابعان الموضوع عن كثب. ولا ندري هل سنتمكن من حل المسألة قبل انعقاد القمة، إلا أن هذا الموضوع سيطرح للمناقشة على مستوى الزعيمين».
وأكد كالين أن الرئيسين سيبحثان كذلك الوضع في سورية وتطبيع العلاقات بين تركيا وروسيا ورفع العقوبات المتبقية التي فرضتها موسكو بعد إسقاط القاذفة الروسية في عام ٢٠١٥ في سورية.
وكان المدير العام لشركة «روس تيخ» الروسية أكد سابقا في السياق ذاته أن موسكو وأنقرة تجريان مباحثات حول توريد صواريخ «إس-٤٠٠».
من جهة أخرى أصدرت إحدى محاكم النظام التركي حكما بالسجن لمدة خمسة أشهر على رئيس حزب الشعوب الديمقراطي التركي المعارض والنائب بالبرلمان صلاح الدين دميرتاش الذي تم اعتقاله مع تسعة نواب آخرين من حزبه في تشرين الثاني الماضي.
كما قرر البرلمان التركي الذي يهيمن عليه حزب العدالة والتنمية إسقاط عضوية الرئيسة المشاركة للحزب فيغان يوكسك داغ بالحزب.
ويطبق رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان وأجهزته المختلفة سياسات قمعية بحق معارضيه مستغلا حالة الطوارئ التي فرضها على البلاد منذ منتصف تموز الماضي بذريعة المحاولة الانقلابية مطلقا حملات اعتقال وإقالة ضدهم.
وكانت النيابة العامة التابعة لنظام أردوغان في محافظة ديار بكر طالبت بسجن دميرتاش ١٤٢ عاماً بدعوى ملاحقته بقضايا واتهامات وذرائع تم تلفيقها.
وكان دميرتاش أكد في تصريح سابق له أن أردوغان استغل حالة الطوارئ المعلنة عقب المحاولة الانقلابية التي شهدتها تركيا للقضاء على جميع معارضيه مهما كانت انتماءاتهم السياسية والاجتماعية. وأوقفت شرطة النظام التركي منذ يومين رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الشعوب الديمقراطي اديس بالوكن.
وتأتي هذه الإجراءات العقابية قبل أسابيع من استفتاء حدد رئيس النظام موعده لفرض تعديل الدستور لتعزيز سلطاته.
روسيا اليوم – سانا

الجيش المصري يلقي القبض على ١٢ إرهابياً في سيناء

ألقت قوات الجيش المصري القبض على ١٢ إرهابياً وضبطت سيارة دفع رباعي مجهزة بقاعدة رشاش في منطقة جبل الحلال في سيناء خلال عملية تمشيط للمنطقة.
ونقل موقع «اليوم السابع» المصري عن وزارة الدفاع المصرية قولها «إن قوات الجيش الثالث الميداني سيطرت على منطقة جبل الحلال وألقت القبض على ١٢ من العناصر التكفيرية وضبطت سيارة دفع رباعي مجهزة بقاعدة رشاش عثر بداخلها على كمية من الذخائر والاسطوانات المدمجة الخاصة بالعناصر كما تم تدمير سيارة أخرى مفخخة كانت معدة لاستهداف قوات التأمين».
وأضافت الوزارة: إن أعمال التمشيط والمداهمة أسفرت أيضاً عن اكتشاف وتدمير نقطة لتخزين الوقود و٣ دراجات نارية وحرق ٧ أوكار خاصة بالعناصر التكفيرية عثر بداخلها على كميات من مادة نترات النشادر وعدد من دوائر النسف والتدمير وأدوية ومجموعة من المنشورات التحريضية ضد القوات المسلحة والشرطة، إضافة إلى مبلغ مالي بحوزة أحد العناصر التكفيرية.
وكالات

روسيا أكملت طوقها النووي وسكان دول في «ناتو» يرغبون في حمايتها

أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أمام مجلس الدوما أمس أن روسيا أقامت مجالاً رادارياً متواصلاً للحماية من أي هجوم نووي، في حين يفضل أغلبية مواطني ٤ دول من بلدان «ناتو» التحالف مع روسيا في حال التعرض لأي اعتداء.
وقال شويغو أمام المجلس في موسكو: إن إقامة محطات رادار جديدة: «تسمح لأول مرة في تاريخ روسيا الجديدة بإحاطة بلادنا بحقل رادار متواصل ومنظومة إنذار من الهجمات الصاروخية في جميع المجالات الإستراتيجية والجوية والفضائية وفي جميع أنواع مسارات الصواريخ البالستية».
وأوضح وزير الدفاع الروسي أن اختبارات ناجحة جرت في عام ٢٠١٦ على ثلاث محطات رادارية جديدة «فورونيج» في «أومسك» و«بارناول» و«ينيسيسك»، علاوة على ذلك تم استكمال ثلاث محطات عاملة في مناطق «بارانوفيتشي» و«مورمانسك» و«بيتشوري».
وأفاد شويغو بأن القوات الإستراتيجية النووية الروسية تتم المحافظة عليها على مستوى ضمانة تنفيذ مهمات الردع النووي.
وأشار وزير الدفاع الروسي أيضاً إلى أنه في صنف قوات الصواريخ الإستراتيجية هناك ٩٩٪ من منصات الإطلاق في حالة استعداد قتالي، من بينها ٩٦٪ في حالة استعداد دائم للإطلاق الفوري.
إلى ذلك دلت نتائج دراسة شاملة أجراها مختصون في علم الإجتماع لدى مؤسسة WIN/Gallup International أن أغلبية مواطني ٤ دول من بلدان «ناتو» يفضلون التحالف مع روسيا في حال التعرض لأي اعتداء.
وهذه الدول هي بلغاريا واليونان وسلوفينيا وتركيا. وخلال ذلك ذكر البلغاريون واليونانيون أن الخطر الرئيسي الذي يهددهم هو تركيا وهي من أعضاء «ناتو» ونظرياً تقع في علاقات تحالف مع بلادهم.
وأشارت وكالة Bloomberg إلى أن الاحتلال التركي لشمالي قبرص في عام ١٩٧٤ أظهر أن شعوب هذه البلدان لا يمكن أن تعتمد على «ناتو» لحمايتها ولذلك تراها تختار روسيا لهذه المهمة.
وأظهر الاستطلاع أن قسماً كبيراً من الذين شملهم يرغبون في رؤية الولايات المتحدة إلى جانبهم ولكن الدراسة تشير إلى أن الحزب الجمهوري يبدي ردود فعل نشيطة تجاه التغيرات الجارية في بنية الأمن الدولي التي تشكلت بعد الحرب الباردة.
على سبيل المثال اختار الصينيون روسيا بمنزلة الحليف المرغوب به لبلادهم واختار الروس، الصين.
ويرى خبراء مؤسسة WIN/ Gallup أن سياسة الولايات المتحدة بالذات خلال السنوات العشرين الماضية أدت إلى التقارب بين موسكو وبكين، على الرغم من أن روسيا تعتبر دولة أوروبية من الناحية المبدئية.
وأعرب عميد كلية الاقتصاد والعلوم في جامعة سانت غالن (سويسرا) جيمس ديفيس عن اعتقاده بأن نتائج الدراسة تشير أيضاً إلى وجود انقسام ديني واضح في أوروبا. فاليونانيون والبلغاريون اختاروا الأرثوذكسية الروسية، وهناك انقسام لا لبس فيه في المجتمع داخل أوكرانيا والبوسنة وفقاً للانتماء الديني. ولكن على الرغم من ذلك يختار سكان رومانيا وأغلبيتهم من الأرثوذكس، الولايات المتحدة فيما يختار سكان سلوفينيا الكاثوليكية – روسيا.
وقال الخبير: «عندما أقوم بتدريس طلابي البالغة أعمارهم ١٨ سنة يتضح لي أن التضامن على الطراز القديم في مواجهة التهديد السوفييتي لم يعد يعني شيئاً بالنسبة لهم وبات شيئاً من الماضي».
ويرى الخبير أن حرب العراق أثرت بشكل كبير على آراء الأوروبيين وبعد تلك الحملة تراجع كثيراً عدد الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة يجب أن تلعب دور القائد في العالم. ومع دخول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تراجعت ثقة مواطني الاتحاد الأوروبي بواشنطن.
وكالات

وزير خارجية النمسا يحذر من خطورة المساس بالاتفاق النووي

حذر وزير الخارجية النمساوي سيباستيان كورتس من خطورة المساس بالاتفاق النووي مع إيران «لأن إلغاءه لا يشكل خطراً على المنطقة فقط بل أكثر من ذلك».
وأعرب كورتس في حديث لوكالة الأنباء النمساوية عن قلقه من رغبة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في «الخوض ببعض القضايا الدولية» محذراً من الدعوات التي تطلقها تلك الإدارة ضد إيران والتي قد تؤدي إلى «عواقب سلبية».
وأكد كورتس ضرورة الاستمرار في مكافحة الإرهاب والتطرف موضحاً أن قرارات الرئيس ترامب لمنع رعايا دول عدة من الدخول إلى الولايات المتحدة لن تحقق الأمن وتنهي الإرهاب والتطرف.
سانا

صدامات بين متظاهرين والشرطة في البحرين على خلفية مقتل شاب

مشروع تعديل دستوري في البحرين يسمح للقضاء العسكري بمحاكمة مدنيين

صدق مجلس النواب البحريني على مشروع لتعديل الدستور بهدف إلغاء حصر القضاء العسكري بالجرائم التي يرتكبها عسكريون وفتح الباب أمام محاكمة مدنيين بقضايا تتعلق بالإرهاب في محاكم عسكرية. كما ينص التشريع الجديد على محاكمة المدنيين في حال ارتكاب جرائم تشكل «ضرراً على المصلحة العامة».
يأتي ذلك على حين شهدت مناطق عدة في البحرين مساء الثلاثاء مظاهرات شعبية احتجاجاً على مقتل شاب خلال عمليات دهم نفذتها شرطة آل خليفة في قرية النويدرات جنوب العاصمة المنامة.
وأحال مجلس النواب التشريع الجديد إلى مجلس الشورى، ومن المفترض أن يناقش المجلس التعديل ويقره خلال ١٥ يوماً لينتقل بعدها إلى طاولة الحكومة البحرينية قبل إقراره رسمياً من الملك. ويستبدل التعديل فقرة في الدستور تنص على حصر المحاكمات العسكرية بالجرائم التي يرتكبها عسكريون ورجال أمن.
وتقول الفقرة «ب» من المادة ١٠٥: «يقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد قوة الدفاع والحرس الوطني والأمن العام، ولا يمتد إلى غيرهم إلا عند إعلان الأحكام العرفية، وذلك في الحدود التي يقررها القانون».
وألغت الفقرة الجديدة هذه الحصرية، مشيرة إلى أن القانون هو الذي ينظم من الآن فصاعداً عمل القضاء العسكري. وجاء فيها: «ينظم القانون القضاء العسكري، ويبين اختصاصاته في كل من قوة دفاع البحرين والحرس الوطني وقوات الأمن العام».
وأوضحت مصادر في مجلس النواب أن مسؤولين في وزارة الداخلية والقوات المسلحة حضروا الجلسة وأوضحوا للنواب أن التعديل الدستوري يسمح للجهات المختصة بإحالة بعض الجرائم التي تشكل «ضرراً على المصلحة العامة» إلى القضاء العسكري. وذكرت المصادر أن التعديل يهدف إلى «حماية الأجهزة الأمنية، بما في ذلك منشآتها وأفرادها وضباطها من جميع الأعمال الإرهابية».
وصوت ٣١ نائباً على التعديل الدستوري، على حين رفض نائب واحد المشروع وامتنع ثلاثة نواب آخرين عن التصويت.
ونشر مجلس النواب على موقعه بياناً يشير فيه إلى أن الخطوة تأتي «نظراً لما تمر به منطقة الخليج العربية والمنطقة العربية ككل من أزمات وتداعيات متلاحقة تهدد أمن المجتمع واستقراره، إلى جانب تفشي ظاهرة الإرهاب وتنظيماته بالشكل الذي بات يهدد أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي».
وفي سياق متصل قالت مصادر بحرينية إنه فور شيوع خبر مقتل الشاب عبد الله حسين علي العجوز البالغ من العمر ٢١ عاماً بعد مداهمة شرطة النظام البحريني أحد المنازل في النويدرات عمت المظاهرات الاحتجاجية القرية وخرج المئات مرددين هتافات منددة بالسياسات القمعية لنظام آل خليفة، «هيهات ننسى الشهداء» و«هيهات منا الذلة» و«يسقط حمد»، في إشارة إلى العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة.
وأشارت المصادر إلى أن شرطة آل خليفة اعتدت على المتظاهرين ما أدى إلى إصابة عدد منهم من دون الإعلان عن حصيلة محددة لعدد هؤلاء المصابين، موضحة أن تظاهرات احتجاجية أخرى خرجت في مناطق عدة بالبلاد من بينها المعامير وأبو صيبع والجفير والدراز وغيرها.
وكان «ائتلاف شباب ١٤ شباط» المعارض أكد في بيان له أن «شرطة آل خليفة نفذت عملية تصفية ميدانية بحق عبد الله العجوز بعد مداهمة أحد المنازل» معتبرة أن هذا العمل يضيف «جريمة جديدة» إلى سجل نظام آل خليفة القمعي.
ومن جهتها ادعت وزارة داخلية النظام البحريني في بيان لها أن قواتها «نفذت عمليتي دهم للقبض على مطلوبين في قرية النويدرات ما أسفر عن مقتل عبد الله العجوز خلال محاولته الهروب حيث أصيب جراء سقوطه وتم نقله للمستشفى وتوفي فيما بعد متأثراً بإصابته».
وكثفت السلطات محاكمة وملاحقة معارضيها وخصوصاً من «الشيعة» منذ قمع الحركة الاحتجاجية. وأعلنت وزارة الداخلية البحرينية الثلاثاء اعتقال ٢٠ مطلوباً بينهم ٤ نساء، وفي بيان رسمي لها، أشارت إلى أن المعتقلين كانوا يخططون لما وصفتها «أعمالاً إرهابية».
إلى ذلك، تستأنف المحكمة الكبرى الجنائية محاكمة رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب بتهمة «إهانة مؤسسة تابعة للدولة والإساءة للسعودية عبر مواقع التواصل الاجتماعي».
كما أجلت المحكمة جلسة ثانية لمحاكمة رجب بتهمة «التحدث إلى وسائل إعلام غربية وبث وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للبحرين» إلى السابع من الشهر المقبل.
وكانت السلطات البحرينية قد أفرجت عن رجب بعد اعتقاله لأشهر، لتعاود اعتقاله بعد فترة وجيزة بتهم جديدة.
وتواصل سلطات نظام آل خليفة في البحرين ممارساتها القمعية والتعسفية بحق البحرينيين حيث نفذت منتصف الشهر الماضي حكم الإعدام تعسفياً بحق ثلاثة شبان على الرغم من نداءات وجهها مدافعون عن حقوق الإنسان بأن المحكومين لم تتوافر لهم ظروف المحاكمة العادلة.
(روسيا اليوم- أ ف ب- وكالات)

احتجاج في البحرين على خلفية مقتل الشاب عبد الله حسين علي العجوز البالغ من العمر ٢١ عاماً (رويترز)

رؤية في العلاقة الأميركية الإيرانية وآفاقها

عبد المنعم علي عيسى

من الصعب تفسير الموافقة الأميركية على اتفاق فيينا ١٤/٧/٢٠١٥ برغم المعارضة الواسعة التي كانت تقف ضده وهي في أغلبيتها من القوى الفاعلة وشريك أساسي في صناعة القرار مثل البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) والاستبلشمت (المؤسسة الحاكمة الأميركية) والبيلدبرغ (المجمع الصناعي الحربي) إضافة إلى وجود شرائح واسعة في الشارع الأميركي كان قد تم تجييشها إعلامياً عبر تسويق صور مشوهة عن إيران، نقول من الصعب تفسير تلك الموافقة إلا في حالة واحدة هي أن صانع القرار السياسي الأميركي كان يرى بحكم كونه المصب الذي تجتمع فيه جميع الأنهر والسواقي ما لم تكن تراه هذي القوى المعارضة السابقة الذكر، وما يراه كان يؤكد أن طهران هي على مسافة خطوة واحدة من صنع القنبلة النووية، فالقبول بـ«المر» هو أمر مبرر في حال كانت الخيارات الأخرى المتاحة هي «الأمر» منه، أليس كذلك؟
نجحت إدارة أوباما في تسويق اتفاق فيينا داخلياً لكن من دون أن تستطيع غرزه في العمق الأميركي وهو أمر يحتاج إلى مساعدات عديدة مثل وجود «لوبي» داعم للسياسات الإيرانية في الداخل الأميركي إضافة إلى أن القوى المؤيدة للاتفاق كانت تسير في طريق انحداري في ظل الفشل في الوصول إلى صيغة توافقية شاملة بين طهران وواشنطن.
مع الخطوات الأولى التي كان يخطوها دونالد ترامب إلى البيت الأبيض كان هذا الأخير يصرخ ويعلي من صراخه تجاه إيران ولم يطل الوقت كثيراً ليتأكد أن ما من متغير جوهري بين المواقف والتصريحات الانتخابية ونظيرتها العملياتية التي تكشفت من خلال خطاب التنصيب الذي شهده البيت الأبيض يوم ٢٠/١/٢٠١٧.
وفي تحليل «الانقلاب» الحاصل تجاه طهران من الصعب الاقتناع أن التصعيد الذي اختاره ترامب عنواناً لعلاقته مع إيران إنما هو نابع من حالة مزاج شخصية أو من تركيبة كارهة لإيران أو معادية للإسلام الراديكالي أو حتى إنها ناتجة عن حالة تعصب قومي أو عرقي، بل من الصعب الاقتناع أيضاً أن ذلك التصعيد قد جاء في إطار محاولة للرهان على خلق توازنات جديدة في المنطقة بعدما فشلت تل أبيب في خلقها عبر خمس محاولات متتالية واحدة في لبنان (حرب تموز ٢٠٠٦) وأربع في غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٢-٢٠١٤) لكن من المرجح أن ذلك التصعيد إنما هو ناجم عن إحاطة وإلمام دقيقين بتطورات هذا المسار الفوضوي الذي يسير عليه الشرق الأوسط منذ أن تم تفجير التركيبة العراقية في عام ٢٠٠٣ فقد كان من الواضح أن الأمريكان قد اختاروا العراق لغناه العرقي والمذهبي والثقافي ما يعني إمكان إنتاج أيديولوجيات عديدة خاصة بكل من تلك الحيثيات إذا تعرضت هذي الأخيرة للخطر، وأي خطر أكبر من الغزو والاحتلال؟ إلا أن التقديرات الأميركية قد فشلت –كما يبدو– في إبقاء «المفرخة» العراقية تحت السيطرة بينما «فروخها» لم تعد منضبطة سياسياً ولا عسكرياً ولا دينياً أيضاً ولذلك فإن مخطط ترامب الحالي يسعى إلى تعديل نظيره الذي وضعه جورج بوش الابن، وما يخص إيران هنا فإن المخطط «الترامبي» سيعمل على تجييرها وإخضاعها لإجبارها على المساعدة في تحقيق تلك المرامي.
ولذا قياساً إلى هذه الفرضية السابقة فإن المطلوب أميركياً حالياً ليس ضرب إيران ولا إسقاط نظامها وإنما المطلوب هو «تغيير سلوك هذا الأخير» بما ينسجم مع التصورات الأميركية التي تحضر للمنطقة، أما الخيارات التي يمكن أن يذهب إليها اتفاق فيينا فهي أحد خيارين اثنين الأول: الذهاب نحو تعديل الاتفاق بما يناسب أهواء «المعترضين» في الداخل الأميركي إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا في حالة نجاح الولايات المتحدة بـ«قصقصة» الأجنحة الإيرانية وضرب نفوذ طهران في المنطقة وهو ما يمكن أن يوصل هذي الأخيرة إلى القبول بتعديل كهذا، الثاني: أن تذهب واشنطن إلى إلغاء الاتفاق من طرف واحد إلا أن ذلك أيضاً أمر دونه عقبات كبيرة أهمها هو الخلاف الذي سينشأ في أعقاب تلك الخطوة بين الأميركان من جهة والحليف الغربي بكل أطيافه ومكوناته فالدول الأوروبية الخمس (ما عدا الولايات المتحدة) الموقعة الاتفاق لن توافق على إلغائه ولا يبدو حتى الآن أن هناك ثغرة في جدار تلك الخماسية يمكن النفاذ منها أميركياً إضافة إلى أن الإلغاء سوف يؤدي إلى تقوية تيار المحافظين في الداخل الإيراني في مواجهة الإصلاحيين الذين لم تخف واشنطن فرحتها بهم في أعقاب فوز الرئيس الإيراني الحالي حَسن روحاني بانتخابات ٧ أيار ٢٠١٣ ووصوله إلى سدة السلطة في طهران.